ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/352869440

اتجاهات الايداع المصرفي في اقليم كوردستان دراسة حالة في مصرف كوردستان الدولي/ اربيل

Conference Paper · January 2021

DOI: 10.24086/afs2020/paper.295

CITATIONS
0

READS
77

3 authors, including:

Manaf Raewf
Cihan University
28 PUBLICATIONS **609** CITATIONS

SEE PROFILE

All content following this page was uploaded by Manaf Raewf on 09 July 2021.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

إتجاهات الايداع المصرفي في اقليم كوردستان
دراسة حالة في مصرف كوردستان الدولي/ اربيل

موفق احمد علي1، مناف باسل رؤوف2، مجيب حسن3
[1،2،3] قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة جيهان-أربيل، اربيل

المستخلص

نظراً لأهمية المصارف كونها الوسيط بين المقرض و المقترض و على الرغم من وجود مهمات اخرى للمصارف الا ان هذه المهات تتأثر بشكل كبير بعملية الايداع و حسن ادارة هذه الودائع. حيث لوحظ ان اتجاهات الايداع المصرفي تتركز على جانب الحسابات الجارية دون حسابات الودائع طويلة الاجل، مما يفقد النظام المصرفي الفاعلية في القيام بأهم واجباته. في هذا البحث، يقدم الباحثون دراسة عملية الايداع في المصارف الخاصة العاملة في العراق و بيان مستوى الدور الذي تؤديه هذه المصارف في المشاركة بالقروض و الاستثمارات من خلال اعتماد منهج التحليل النسبي للودائع و علاقتها ببنود الموازنة فضلاً عن استقراء اسلوب ادارتها من قبل المصرف بناءً على المعطيات الكمية لأحد المصارف الخاصة للفترة 2012 - 2016. وكانت نتائج البحث تشير الى وجود ضعف في سياسة المصرف في استقطاب الودائع مع وجود تحفظ من قبل المصرف على الاقراض. بالأضافة الى ان النسبة الاكبر من الودائع الاجمالية كانت ودائع جارية والذي ينعكس على قدرة المصرف في القيام بدوره في دعم الاقتصاد .

مفاتيح الكلمات: الوعي - الايداع المصرفي، مصرف كردستان، الادارة المالية

1. المقدمة

يعد المصرف واحداً من اهم الكيانات الاقتصادية التي تمارس بشكل اساسي وظيفتي قبول الودائع و منح القروض , فهذا يعني ان الموقع المناسب لألتقاء عرض الاموال (الودائع) و الطلب عليها (القروض).

بهذا تأخذ المصارف اهميتها من هاتين الوظيفتين بأعتبارها وسيطاً بين المقرض و المقترضين و هو ماسيشكل محور البحث و رغم ان المصارف تؤدي مهمات اخرى مهمة, الا ان معظم هذه المهمات تتأثر بشكل مباشر او غير مباشر بعملية الايداع وحسن ادارتها. بالاضافة الى ان الودائع تمثل المصدر الئيسي و الحاسم في اداء المصرف لمهماته و لا سيما في مجال الاقراض و الاستثمار و من الجدير بالاشارة الا ان المصدر الاخر و الذي يؤسس المصرف بموجبه وهو رأس المال ثم الاحتياطي يأتي بدرجة لاحقة من حيث الحجم و مهماته لا ترتبط بشكل كبير بجانب التمويل بل ان اهم وظيفة له هي حماية اموال المودعين و تغطية خسائر الاقراض(هذا ما يتطلبه معيار بازل لحماية رأس المال).

اولاً: الودائع المصرفية:

للودائع علاقة اساسية بقدرة المصرف على الاقراض و الاستثمار و تحقيق الارباح, الامر الذي يجعل المصارف تسعى دوماً لاستقطاب اموال المودعين و زيادة حجم ودائعها ولا سيما الودائع الادخارية.

ومن اجل هذا تقسم المصارف وودائعها الى الاتي:

1- **الودائع الجارية:** وتمثل بحسابات جارية يفتحها العملاء في المصارف من اجل تسيير انشطتهم الاقتصادية ولهم حق استرجاعها عند الطلب و استخدام وسائل الدفع المعروفة و المتمثلة بالصكوك و البطاقات الأئتمانية البلاستيكية, و فيها الكثير من التسهيلات من حيث تسوية المدفوعات بوسائل الكترونية و بأستخدام الانترنت و الموبايل على مدار الساعة, ولهذا تمثل هذه الودائع النوع الاكثر شيوعاً في المصارف و لاتمنح المصارف عادة اية فوائد عن هذه الودائع وذلك لما تتحمله من كلف جراء عمليات السحب و الايداع المستمرة فيها و التي تتطلب تسويات و مقاصات و اجراءات عديدة تستنزف من المصرف جهداً و وقتاً كبيرين.

2- **ودائع التوفير:** ويطلق عليها ايضاً ودائع باشعار, وهي ودائع غير محددة المدة كالودائع الجارية ولا يلزم المصرف بردها الا بعد حصوله على اخطار من العميل بردها او الجزء منها. وتحتسب عليها فوائد خلال مدة حيازة المصرف لها وتكون على اقل رصيد شهري و تسجل عمليات السحب و الايداع فيها من خلال دفتر يطلق عليه دفتر التوفير يحتفظ به العميل لمعرفة حركة حسابه و رصيده وفي الغالب تكون هذه الودائع شخصية و اهميتها متواضعة بالنسبة للمصرف لمحدودية حجمها مقارنة بالودائع الجارية.

DOI: http://doi.org/10.24086/afs2020/paper.295

3- **الودائع لاجل:** ويطلق عليها بالودائع الثابتة ايضاً وتكون هذه الوديعة معلومة الاجل ولا يحق للمودع سحبها قبل موعدها المتفق عليه مع المصرف.

وبهذا فان المصرف يتمتع بمرونة كبيرة في التصرف باموال هذه الودائع ويدفع عنها فائدة مناسبة للعميل جراء ذلك. وتمثل الودائع لاجل او الودائع الثابتة نوعاً من مصادر الاموال التي يمكن ان تحقق قدراً كبيراً من تنشيط حركة الاقراض المصرفي و منح قروض ذات مدى طويل يمكن المقترض من استثمار هذه الاموال في مشاريع متنوعة و منتجة.

ومن الجدير بالذكر ان الودائع المذكورة انفاً ولا سيما نوعي وديعة الادخار و الوديعة الثابتة ليس لها وجود في المصارف الاسلامية بسبب الفائدة الممنوحة عليها. اما الوديعة الجارية فتأخذ نفس المسار في كلا النوعين من المصارف التقليدية و الاسلامية.

ويقابل الايداع الثابت و التوفير لدى المصارف الاسلامية وجود انواع الايداع مع تفويض الاستثمار او الاستثمار المخصص و المشاركة مع المصرف بالربح و الخسارة تلافياً لدفع فائدة محددة مسبقاً كما في المصارف التقليدية.

ثانياً: القروض المصرفية:

تمثل القروض المصرفية الوظيفة الاساسية الثانية او المقابلة للودائع. ويمثل القرض حالة فطر الله الناس عليها كي تسير الحياة بشكل طبيعي و ليس ادل من ذلك ما جاء به القرأن الكريم في ايات متعددة عن الدين و القرض و ألية التعامل بهما و اجراءات توثيقهما وضمانهما.

بهذا فان للقرض وجهان او هدفان ينبغي ان يتحققان خلال عملية منح القرض وهما:

1- الهدف او الدور المادي (التمويلي).

2- الهدف او الدور الاجتماعي (الدعم الاجتماعي ورفع مستوى الرفاهية).

ولكي يحقق المصرف هذان الهدفان ينبغي عليه يوازن بين منح القرض و تحقيق هدفه الاقتصادي من جهة وضمان استرداده وتحديد درجة القبول بمستوى معين من الخطر و ادارته من جهة اخرى. هذا التوازن يعني ان على المصرف المساهمة بمستوى مقبول من حجم الاقراض بكافة اشكاله مع قبول مستوى معين من المخاطر. فهل تعتمد المصارف بنوعيها (الاسلامية و التقليدية) بهذا النوع من السياسة الاقراضية وتقدم فعلا نشاطها المصرفي الحيوي الذي وجدت من اجله من حيث قبول الودائع ومنح القروض وهذا يتطلب ايجاد العلاقة بين هاتين المهمتين وهو هدف البحث الاساسي.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة:

نظراً لان الدراسة ستتناول البيئة المصرفية العربية ولاسيما في منهجها الصيرفي الاسلامي, عليه تم استعراض الدراسات التي تناولت موضوع المصارف العربية ولا سيما الاسلامية منها وهي دراسات قدمت باللغة العربية.

دراسة مصطفى كامل رشيد(2007): نشرت هذه الدراسة في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية بعنوان نظام حماية الودائع المصرفية/ دراسة تحليلية. لقد استعرضت هذه الدراسة نظام حماية الودائع المصرفية من حيث المفهوم و الاهمية و ادارة كل نظام و دور الحكومة و المؤسسات المالية و المصارف في ذلك.

وعرضت الدراسة نظم مختلفة لحماية الودائع و لدول مختلفة و اعتبرت ان انشاء او تأسيس نظم حماية للودائع يعد بمثابة جزء من اصلاحات النظم المصرفية في الدول. وقد اكدت الدراسة ان نظم حماية الودائع التي طبقت في بعض الدول العربية كانت حديثت العهد كما هو في البحرين التي اعتمدت نظم حماية الودائع عام 1994 في حين ان العديد من الدول قد بأت منذ ثلاثينات القرن العشرين كما في الولايات المتحدة. وقد خلصت الدراسة الى ان معظم نظم الحماية تركز على تعويض المودعين عن اموالهم في اوقات التعثر المالي او الافلاس من قبل المصرف.

واعتبرت الدراسة ان الصيرفة الشاملة و امتلاك المصرف لادوات حديثة كالمشتقات و اتباع اسلوب التنويع من العوامل التي تعين المصرف في تجنب التعثر المالي و اللجوء الى تعويض المودعين.

دراسة محمد خضر ياسين (2011): دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية. نشرت هذه الدراسة من قبل مركز التدريب و البحوث الاحصائية في وزارة التخطيط العراقية وتناول فيها الباحث الدور التمويلي للمصارف الخاصة العراقية للمشاريع الاستثمارية من خلال منح القروض او شراء اسهم او سندات او الاستثمار بشكل مباشر فضلاً عن اقتناء الدين الحكومي.

وقد توصل الباحث الى ان مساهمة المصارف الخاصة في تمويل مشاريع التنمية في العراق محدودة بل ضعيفة وان تمويلاتها تركز على الائتمان قصير الامد و لاغراض تجارية وتحتفظ بسيولة عالية لديها كون ان معظم ودائعها تقع ضمن الحسابات الجارية سريعة التقلب و عدم الاستقرار. و اعتبر الباحث ان المصارف في العراق عموماً تعاني من مشاكل عديدة يتطلب الامر معها انشاء هيئة تضطلع بمهمة الاصلاح المصرفي.

دراسة ايت رازو زاينة (2012): مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الاخطار المصرفي. ركزت الدراسة على تحديد مسؤولية البنك المركزي في مواجهة المخاطر المصرفية كونه المؤسسة التي تضطلع بتنشيط و اصلاح الاقتصاد.

ولكون المصرف مسؤولاً عن ادارة السياسة النقدية ومراقبة و توجيه البنوك وحمايتها من المخاطر وتجنيبها للازمات.

كما و اكدت الدراسة على استقلالية البنك المركزي من حيث استخدامه لادواته الكمية و النوعية واهمية ان يحمي قانون البنك المركزي قيام المصرف بوظائفه في حماية و تعزيز النظام المصرفي. فضلاً عن كل ذلك فمن الضروري ان توسع صلاحيات البنك المركزي باعتباره صاحب السلطة الرقابية على المصارف بشكل عام.

كما ركزت الدراسة ايضاً على ان يؤمن البنك المركزي حماية الودائع وضمانها من خلال صندوق حماية ودائع المصارف. ويشترط البنك المركزي ضرورة مشاركة المصارف في صندوق حماية الودائع لتعزيز امكانياته و قدراته على تحمل تبعات خسائر القروض او تعثرها و تجنب الازمات الخاصة بالسيولة لدى المصارف.

واوصت الدراسة بضرورة تأسيس محكمة مختصة بالعمل المصرفي على غرار المحاكم الادارية كي تنظر في الجوانب القانونية و الشكاوي المتعلقة بالعمل المصرفي و احترام قوانين العمل المصرفي و حسن تطبيقها.

دراسة عقيل شاكر الشرع و سيف مالك البديري (2016): بعنوان محددات سياسة الودائع المصرفية ضمن نظرية ادارة الخصوم. حيث ركزت الدراسة على محاولة معالجة مشاكل انخفاض حجم الودائع المصرفية في العراق و اهتمت بتحديد نقاط القوة و الضعف في السياسات المتخذة لمعالجة هذه المشكلة و العمل على زيادة استقطاب الودائع وشملت الدراسة مجموعة من المصارف العامة و الخاصة خلال فترة خمس سنوات بين (2011-2015) و استنتجت ما يأتي:

DOI: http://doi.org/10.24086/afs2020/paper.295

أ- ان ادارة كل من موجودات و مطلوبات موازنة المصرف امراً ضرورياً و اساسياً في نجاح اية مؤسسة مالية ولا سيما المصرف لانه مركز ثقل استقطاب المودعين و حماية اموالهم.

ب- ان الامر يتطلب تشكيل لجان متخصصة في ادارة موجودات و مطلوبات المصرف لزيادة فاعلية و نجاح المصرف في استقطاب الودائع.

ج- اعتماد استراتيجيات فاعلة و شاملة في عملية استقطاب المودعين و زرع الثقة المتبادلة بين المصرف و زبائنه.

المبحث الثالث

منهجية الدراسة

تتمثل منهجية هذه الدراسة في استعراض ملخص لمشلة الدراسة ثم اهدافها و فرضياتها الرئيسية و منهجها.

مشكلة الدراسة:

من خلال استعراض مساهمة المصارف في تمويل الاستثمار في العراق, يلاحظ ان اتجاهات الايداع المصرفي تتركز على جانب الحسابات الجارية دون حسابات الودائع طويلة الاجل, مما يفقد النظام المصرفي الفاعلية في القيام بأهم واجباته باعتباره وسيط بين المدخرين و المستثمرين. و عليه فأن المشكلة البحثية تتركز في التساؤلات الاتية:

1- ما هي اتجاهات الايداع و هيكل الودائع في مصرف كردستان الدولي.

2- هل يقوم مصرف كردستان الدولي بادارة الودائع بشكل امثل يحقق الربحية للمصرف و التطوير للنشاط الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث بشكل اساسي الى ما يأتي:

1- دراسة عملية الايداع في المصارف الخاصة مع الاشارة الى مستواها من حيث مقارنتها بالبنود المختلفة لموازنة المصرف و الاشارة لمصارف غير عراقية في هذا المجال.

2- بيان مستوى الدور الذي تؤديه هذه المصارف في المشاركة بالقروض و الاستثمارات.

3- تحديد السبل الكفيلة بقيام المصارف بادارة ودائعها باسلوب علمي وليس فقط اهتمام المصرف بها بهدف تحقيق الامان المفرط و غير الطبيعي و الذي لا يساهم في تحقيق الهدف من وجود الودائع في المصرف.

فرضية الدراسة:

تعد الفرضية بانها اجابة مؤقتة عن التساؤلات التي تطرح في مشكلة البحث, وتأسيساً على ما تم طرحه يمكن بلورة فرضية الدراسة على النحو التالي:

1- يتصف هيكل الودائع بالانحياز نحو الودائع الجارية على حساب الودائع الاستثمارية.

2- يتبع مصرف كردستان الدولي سياسة متحفظة في استثمار ودائعه من خلال ضعف نشاطه الاقراضي المخصص للانشطة الاقتصادية المختلفة.

منهج الدراسة:

ستعتمد الدراسة كما اسلفنا الى اعتماد منهج التحليل النسبي للودائع و علاقتها ببنود الموازنة المصرف فضلاً عن استقراء اسلوب ادارتها من قبل المصرف بناءً على المعطيات الكمية لأحد المصارف الخاصة.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

تصنيف وتحليل ودائع مصرف كوردستان الدولي وطبيعة ادارتها

سيتناول الفصل التطبيق عرضاً تاريخياً كنشأة و تطور المصرف ضمن المبحث الاول ثم يعرض البحث ضمن المبحث الثاني للفصل تحليلاً لتطور نشاط الايداع و اسلوب ادارته من قبل المصرف.

المبحث الاول

نبذة تاريخية عن مصرف كوردستان الدولي:

يعد مصرف كوردستان الدولي للاستثمار و التنمية من طليعة المصارف الخاصة التي تأسست في اقليم كوردستان عام 2005 ليقدم خدماته كمؤسسة مالية اسلامية شاملة تعمل على المستويين المحلي و الدولي.

وكان رأس المال التأسيسي للمصرف عند بداية تأسيسه في 2005/3/13 يبلغ (50) مليار دينار عراقي و الذي تضاعف فيما بعد ليبلغ (100) مليار دينار عراقي عام 2010 فضلاً عن ما يقرب من (32) مليار دينار كاحتياطات لرأس المال نهاية هذا العام.

تطور رأسمال المصرف ليصل ما مقداره (400) مليار دينار عام 20015 وبهذا فقد تضاعفت رأس المال ثمان مرات عن سنة التأسيس. اما عن الاحتياطيات الخاصة برأس المال فقد تجاوزت (106) مليار دينار في هذا العام.

تطور انتشار المصرف:

انتشر مصرف كوردستان الدولي في عموم اقليم كوردستان و في بغداد حيث لديه ما يقرب من عشرين فرعاً مصرفياً اضافة الى الفرع الرئيسي كما يمتلك عدة شركات مالية و تجارية يساهم فيها بنسبة 50% الامر الذي يعزز انشطة المصرف.

كما ان للمصرف علاقات مصرفية دولية اذ لديه مجموعة مصارف مراسلة منتشرة في اوربا و اسيا و امريكا. ويتجاوز عدد المراسلين اكثر من 40 مصرفاً مراسلاً.

خدمات و منتجات المصرف:

توسعت خدمات المصرف من ناحية الانتشار الجغرافي و نوعية الخدمات المصرفية و زيادة زبائنه بنسبة حصته في السوق لثقة الزبائن بالمصرف. وقد تم مراعاة ذلك في خطة فتح الفروع و المكاتب الجديدة. وفيما يلي ابرز الخدمات و المنتجات التي يقدمها المصرف:

- فتح الاعتمادات المستندية.
- اصدار خطابات الضمان.
- اصدار و استلام الحوالات.
- اصدار بطاقات الائتمان الدولية (فيزا كارد و ماستر كارد).

DOI: http://doi.org/10.24086/afs2020/paper.295

- شراء و بيع العملات الاجنبية.
- خدمات السويفت.
- خدمة الصراف الالي.
- فتح حسابات للزبائن جاري/ توفير.
- الاستثمار المشترك مع الشركات و الافراد (وفق منتجات و ادوات الصيرفة الاسلامية).
- كافة انواع العمليات المصرفية الاخرى.

المبحث الثاني

تحليل اتجاهات و تطورات الايداع المصرفي في مصرف كردستان
سيتم دراسة و تحليل تطورات و اتجاهات الودائع المصرفية في مصرف كردستان من خلال دراسة نسبتها مع

اولاً: حجم الودائع و نسبته الى حق الملكية

(1) جدول
تطور حجم الايداع في مصرف كردستان ونسبته الى حقوق الملكية للسنوات 2012-2016

حجم الودائع الى الملكية / السنة	اجمالي الودائع	اجمالي حق الملكية	نسبة الودائع الى حق الملكية	التطور السنوي للنسبة
2012	574717	390065	%147	------
2013	563952	426430	%132	%10
2014	517064	464160	%111	%16
2015	430710	506536	%85	%24
2016	338016	555266	%60	%30

المصدر: التقارير السنوية لمصرف كوردستان الدولي للاعوام 2012-2016

من الجدول رقم (1) , يلاحظ ان هناك انخفاض ملحوظ في نسبة الودائع الى حقوق الملكية حيث انخفض من 147% عام 2012 الى 60% عام2016 ، وهذا الانحدار الكبير يعود الى عزوف المتعاملين الى وضع ودائعهم في المصارف والاحتفاظ بها خارج النظام المصرفي بشكل مكتنزات لاسباب كثيرة منها عم الثقة وفقدان الامان .

ثانياً: حجم الايداع ومقارنته بحجم الاقراض:

(2) جدول
تطور حجم الايداع في مصرف كوردستان ونسبته الى حجم القروض للسنوات 2012-2016

حجم القروض الى الودائع / السنة	حجم الودائع	حجم القروض	نسبة القروض الى الودائع	التطور النسبي
2012	574717	86106	14.98	----
2013	563952	162232	28.76	191.98
2014	517064	145.000	28.04	97.49
2015	430710	75281	17.47	62.30
2016	338016	19869	5.87	33.60

المصدر: التقارير السنوية للمصرف للاعوام 2012-2016 (* المبلغ تقريبي)

من الجدول رقم (2) , يلاحظ ان المصرف يعتمد اسلوب ائتمان متحفظ حيث انسبة القروض الى الودائع لم تتجاوز 28% في احسن الاحوال, وهذا يؤثر على ربحيةالمصرف بسبب سياسة المصرف بالاحتفاظ بسيولة مرتفعة دون توجيهها الى الاستثمارات عن طريق منافذ الاقراض المختلفة وهذا يدعم فرضية البحث الثانية.

ثالثاً: تركيبة و هيكل الودائع لمصرف كردستان للفترة 2012 – 2016

(3) جدول
اتجاهات (انواع) الودائع الخاصة بمصرف كوردستان الدولي للسنوات 2012-2016 (مليون دينار)

نوع الودائع / السنة	ودائع جارية		ودائع توفير		ودائع ثابتة (استثمار)		الاجمالي
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	
2012	216569	73.19	78220	26.44	1104	0.37	295893
2013	215352	91.21	8250	3.49	12498	5.29	236100
2014	20478	3.96	7522	1.45	8784	3.27	268098
2015	209011	72.47	76408	26.49	3001	1.04	288420
2016	173548	68.87	75735	30.06	2696	1.061	251979

المصدر: التقارير السنوية لمصرف كوردستان للاعوام 2012-2016

من الجدول رقم (3) , يلاحظ ان اتجاهات وهيكل الودائع المصرفيه تميل الى الودائع الجارية على حساب ودائع التوفير وودائع الاستثمار حيث كانت النسبة منخفضة جدا وهو ما يؤثر على الاقراض ويقلل من دور المصرف في المساهمة بالتنمية الاقتصادية للاقليم بشكل خاص. كل هذا يؤكد فرضية البحث الاولى التي تشير الى انحياز المصرف نحو الودائع الجارية.

الاستنتاجات:

ان اجمالي تطور الودائع يميل الى الانخفاض في حين اجمالي حقوق الملكية كانت باتجاه الزيادة وهو ما يؤشر ضعف سياسة المصرف في استقطاب الايداع على الرغم من زيادة كفاءة راس المال في المصرف. بالاضافة الى ذلك، سايسة المصرف الاقراضية كانت تحفظية نتيجة الظروف التي مر بها الاقليم و العراق بعد الامنية الكبيرة التي مرت بدءاً من العام 2014 عند خروج اجزاء كبيرة من البلاد خارج سيطرةالدولة. وبهذا يمكن القول بان تأثير الوضع الامني على نشاط المصرف كان كبيراً و هو ما يؤكد انخفاض النشاط الاقراضي المخصص للانشطة الاقتصادية.
اما بالتسبة للودائع الجارية في هيكل ودائع المصرف كانت هي الغالبة و تتجاوز ثلثي ودائع المصرف الاجمالية، اما الودائع الاخرى فلم تصل الى ثلث الودائع الاجمالية.

مصادر البحث:

التقارير السنوية لمصرف كردستان الدولي للسنوات 2012-2016..
مصطفى كامل رشيد (2007) نظام حماية الودائع المصرفية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية.
دري ابراهيم (2017) حماية الودائع المصرفية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
عقيل شاكر الشرع، سيف مالك البديري (2016) محددات سياسة الودائع المصرفية ضمن نظرية ادارة الخصوم، جامعة القادسية، كلية الادارة و الاقتصاد.

DOI: http://doi.org/10.24086/afs2020/paper.295

علي حسين زاير، نهاد عبدالكريم العبيدي (2015) نظام التأمين على الودائع وتأثيره على استقرار اداء المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية (العدد 33) جامعة الكوفة.
أيت رازو زاينة (2012) مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الاخطار المصرفية رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزووزو/الجزائر.
محمد خضر ياسين (2011) دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، جمهورية العراق.
أمجد صابر الدلوي (2015) تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في ظل التجارة الإلكترونية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، العراق.

DOI: http://doi.org/10.24086/afs2020/paper.295

View publication stats